العقل والنقل

العلاقة بين العقل والنقل في التراث الإسلامي ليست علاقة تضاد ولا تناقض، فالاهتمام الكبير الذي أولاه القرآن بالعقل ودوره في الوصول إلى الله والكشف عن زيغ المعتقدات الوثنية، وقدرته على معرفة الحكمة الإلهية من التشريع، والسنن الكونية من الخلق، كل ذلك يؤكد أن الأصل في العلاقة بين النصوص القطعية والمعارف العقلية الإنسانية هو الانسجام والتكامل، فالله لا يخاطب عباده بما لا يعقلون ولا يكلفهم بما لا يطيقون، لأن ذلك يقوّض أساس التكليف والحكمة من التنزيل والتشريع!!

الأصل في العقل أن يعقل كل ما له شأن في عالم الشهادة، لأن الإنسان هو المستخلف في هذا العالم (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً) [البقرة: آية 30]، فكل المعارف التي تخص هذا الكون المخلوق هي من اختصاصه ويمكن لعقله أن يدركها.

محدودية العقل الإنساني:

صحيح أن العقل محدود، إلا أن محدوديته كمحدودية الكون، تتسع باستمرار ولا تعرف التوقف (وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ) [الذاريات : آية 47]، فالعقل الإنساني يتسع باتساع معارفه وعلومه، وكيف لا يكون كذلك وهو أعظم نعمة لأكرم مخلوق خلقه الله تعالى.

يقول حجة الإسلام الغزالي في شرحه لقوله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) [الإسراء: آية 70] " فكان أعظم ما شرفه الله به وكرمه: العقل، الذي تنبه به على البهيمة وألحقه بسببه بعالم الملائكة، حتى تأهل به لمعرفة باريه ومبدعه . "

إن محدودية العقل هي سر قوته، فإدراك العقل لنقصه يدفع الإنسان إلى السعي وراء بلوغ الزيادة، وهكذا يصبح البحث عن المعارف والعلوم مسيرة لا نهاية لها.

إن " وثنية العقل " هي تعبير عن جموده وتوقفه عند شكل من أشكال محدوديته، أما العقل الأمثل فهو العقل الفعال الذي يضرب في بحر المعرفة ضرب الجسور لا ضرب الجبان الحذور، ويفتح في كل يوم أبواباً

جديدة وآفاقاً أوسع وأرحب.

أما " وثنية النقل " فهي نتاج لـ " وثنية العقل " الذي جمد وانقطع ولم يجد وراء أسواره ما يستحق البحث والعناء، إن أساس المشكلة يكمن في أحد تمثلات " العقل النقلي " وليس بالنقل بحد ذاته.

ليس الشك دوما طريقاً إلى الكفر والضلال، وإنما هو بالاساس الطريق الامثل إلى الهداية والمعرفة، وبهذا السياق يقول الجاحظ : " فاعرف مواضع الشك وحالاتها الموجبة له، لتعرف بها مواضع اليقين والحالات الموجبة له، وتعلّم الشك في المشكوك فيه تعلماً، فلو لم يكن في ذلك إلا تعرُّف التوقف، ثم التثبت، لكان ذلك مما يحتاج إليه، فلو لم يكن يقين قط حتى كان قبله شك، ولم ينتقل أحد عن اعتقاد إلى غيره حتى يكون بينهما حال شك، فلا تذهب إلى ما تريك العين، واذهب إلى ما يريك العقل. "

إن للعقل مسلماته التي ينطلق منها ويستدل بها على صحة الأحكام العقلية أو بطلانها، إلا أن وجود هذه المسلّمات لا يعني تقويض وظيفة العقل وشرعية أحكامه، فالمسلّمات العقلية ليست بمعزل عن المحاكمة العقلية، ولا يخشى العقلاء من عرضها على مائدة البحث والنقاش، وهذا خلافاً للمسلّمات النقلية التي يرفض جل أتباعها مجرد إخضاعها للبحث والنقاش، وليس ذلك فحسب، بل يرمون من يفعل ذلك بكل علة وزلة.

لقد بلغ العقل الإنساني اليوم مكانة عظيمة فاقت ما كان يحلم به الأسلاف والأجداد، وليس من الدين في شيء أن تبقى اجتهادات هؤلاء الأسلاف (رحمهم الله) ونظرتهم للأمور حاكمة على عقولنا وإبداعاتنا الإنسانية إلى قيام الساعة.

العقل وثلاثية المعرفة الإنسانية:

(وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ) [الحج: آية 8].

لقد استوعبت هذه الآية ثلاث وسائل معرفية يمكن للإنسان من خلالها بلوغ معرفة الله، الأولى وهي العلم العقلي وهو المشار إليه بقوله تعالى (بِغَيْرِ عِلْمٍ). والوسيلة الثانية وهي هداية الفطرة والمشاعر الإنسانية وهي المشار إليها بقوله تعالى (وَلَا هُدًى) والثالثة هي المعرفة الموحاة وهي المشار إليها بقوله: (وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ)، فهذه الوسائل الثلاث تؤدي جميعها إلى معرفة الله ولا ينبغي لها أن تتناقض أو تتباين.

وإذا حدث أن تعارض شيء من " الأدلة السمعية والعقلية، أو النقل والعقل، فإما أن يجمع بينهما وهو محال، لأنه جمع بين النقيضين، وإما أن يراها جميعاً، وإما أن يقدم السمع وهو محال، لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه لكان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يقال بعدم صحته، وإما أن يتأول أو يفوض."

الأحكام النظرية والأحكام العملية:

العلم هو غاية ما يصبو إليه العقل، والمقصود بالعلم " هو إدراك الشيء بحقيقته " ، حث القرآن الانسان على إعمال عقله وفكره في مجمل ما يخاطبه به من معارف وأحكام، ولم يذكر القرآن العقل إلا في مقام المدح، وجعل عدم إعماله سبباً في دخول جهنم (وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ) [الملك: آية 10].

إن عدم تحصيل العقل لعلم من العلوم لا يعيبه، وإنما يستحثه على الاجتهاد في حين أن ما يحمله المقلد على ظهره من نصوص لا يعيها عقله لا يزيده إلا بعداً وارتكاساً في دركات جهله.

يختلف دور العقل في تحصيل " العلوم النظرية " عن دوره في تحصيل " العلوم العملية " وهذا التفريق يذكرنا بتفريق ابن سينا بين " الحكمة العملية " و " الحكمة النظرية" فهو يقول: " إن الشريعة الإلهية يستفاد منها مبادئ " الحكمة العملية " وحدودها على الكمال، أما الحكمة النظرية فإن الشريعة تعنى بمبادئها فقط على سبيل التنبيه تاركة للقوة العقلية أن تحصلها بالكمال على وجه الحجة. "

صحيح أن دور العقل في القضايا الغيبية "كالعلم بالملائكة مثلاً " ليس كدوره في المعارف الدنيوية والشؤون المتعلقة بعالم الشهادة والتسخير، فالعلم بوجود الملائكة حتى وإن كان أصله السماع والنقل فإنه مما تجوزه العقول، وليس مما تحيله، فالشرع الحق لا يأتِ بمحالات العقول وإنما بما تحار به العقول.

أما النقول المتعلقة بأخبارالأمم والشعوب فإن الأصل فيها هو الاتفاق والمعارف الإنسانية لأن موضوع المعرفة يتعلق بعالم الإنسان، وليس بعالم الجن أو الملائكة، فإذا ما نقلت الروايات شيئاً عن تلك الشعوب مما لا تجوزه العقول فإنه لا يكلف بقبوله ولا بالعمل بمقتضاه.

لقد فرق العلماء بين الأحكام العملية المتعلقة بالمعاملات والسياسة الشرعية وبين الأحكام المتعلقة بالعبادات، فجعلوا الأصل في أحكام المعاملات التعليل خلافا للعبادات التي الاصل فيها التوقف ، وفي هذا التفريق تأكيد على دور العقل في القضايا المتعلقة بعلاقة الإنسان بالإنسان.

الحكم العقلي والحكم الشرعي:

قسم علماء العقيدة الأحكام إلى ثلاثة أقسام (الحكم العقلي، الحكم الشرعي، والحكم العادي) والحكم العقلي وإن كان منفصلاً عن الحكم الشرعي من حيث الموضوع، إلا أن التناقض لا يجوز أن يقع بينهما،وإن وقع التناقض بينهما يؤول الظني منهما ليتفق مع القطعي، إن العبادات وأحكامها لها مقاصد وغايات لا تخرج عنها، والعقل قادر على فهم تلك المقاصد والغايات.

عرف التهانوي الدين بأنه: " وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم إياه إلى الصلاح في الحال والفلاح في المآل ". وهذا التعريف ينسجم والنظرة التكاملية بين العقل والشرع، فمن لم يكن من ذوي العقول لم تنفعه النقول وفاته تحصيل الحق، ومن لم يصلح دينه في الحال كان أبعد الناس عن الفلاح في المآل.

النقد العقلي للأديان الأخرى:

انطلقت مجمل الكتابات الإسلامية الناقدة للأديان الأخرى من مقدمات عقلية لإثبات الخلل أو التحريف في نقول أتباع الأديان الأخرى، إلا أن استعمال تلك المقدمات العقلية يصبح انحرافاً وخطأ عندما تستخدم في دراسة بعض ما يعارض تلك المقدمات من تراثنا الديني!!

فابن حزم يقيم نقده للاديان الاخرى في كتابه " الفصل في الملل والأهواء والنحل على " أوليات العقل وبديهياته، ومن هذه البديهيات التي ذكرها ابن حزم " الجزء أقل من الكل، لا يجتمع المتضادان، لا يكون الجسم في مكانين، للأشياء طبائع وماهيات لا تتجاوزها لا يكون فعل إلا من فاعل. " ...

وقد رأى ابن حزم في الظروف والعوامل التاريخية سبباً في دخول بعض الأخطاء والتناقضات الى كتب النصرانية ، من قبيل " الاضطهاد الشديد الذي حل بالنصارى الأوائل وعدم وجود دولة لحماية الدين الجديد، ودخول أفواج من أتباع الديانة المانوية إلى النصرانية ". إلا أن اعتبار الظروف السياسية والعوامل

التاريخية في قراءة النصوص الإسلامية يُعد تشكيكاً وانحرافاً عن الدين ، ومطعنا في عقيدة من يسلك هذا الطريق من الباحثين المسلمين!!

النقد العقلي ومكانة السنة النبوية:

ليست السنة بذاتها محل نقد أو اختلاف، وإنما ما ينسب إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من أقوال أو أفعال التي لا تنسجم ولا تتفق مع مجمل النصوص والنقول أو تخالف مقاصد الشريعة وبدهيات العقول.

إن الإيمان بنبوة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وإتباع هديه لا يمكن أن يكون على حساب العقل وسنن الله في خلقه، فقبول الرواية التي تناقض العقل أوتخالف ما ثبت من حقائق علمية هو تكذيب للقرآن والسنة وخروج عنهما، فالقرآن يخبرنا أن التناقض ممتنع في النقول الموحاة من الله (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا) [النساء: آية 82] فلو وقع التناقض بين النقول لانتفى عنها صحة نسبتها إلى الله، فلا تسويغ للمتناقضات باسم الإتباع لأن حقيقة الإتباع هي في كشف المتناقضات والكف عن تقليدها ونسبتها إلى الحق.

إن الاغترار بصمدية الرواية والمنقولات الظنية هو سقوط في ‘‘وثنية النقل’’ وهو أشد خطرا من ‘‘ وثنية العقل. ’’

الانطلاق من العقل واعتبار حكمه في مجمل القضايا هو الأصل، فالتكليف يبدأ من العقل ولا يبدأ من التسليم، وإلا كان كل أتباع النقول على حق عندما يسلمون زمام عقولهم ولا يُعملونها فيما بين أيديهم من منقولات أسلافهم.

إن التسليم والتفويض ينتهي إليه العقلاء بعد استفراغ وسعهم وإعمال عقولهم، وبذلك يأمنون الوقوع في تقديس أخطاء وأوهام أسلافهم، فالخطأ في النقول الظنية ممكن ما دام الناقل بشراً، وإذا كان فرض المحال غير محال فكيف بفرض الممكن.

ليس من مكائد الشيطان أن يعمل الإنسان عقله فيما يُعرض عليه من نقول وأقوال، وإنما أعظم مكائد الشيطان أن يعطل العقل ويحظر عليه البحث في منقولات الأسلاف، فهنالك يعبد الناس ما يعبد

أسلافهم وليس ما ينتهي إليه قوام تكليفهم من السعي في طلب الحق.

ليس كل المنقولات لها ذات الدرجة من حيث الثبوت، فقد قسم العلماء المنقولات والأخبار إلى روايات متواترة وأخرى آحاد وجعلوا الأولى قطعية الثبوت.

لأن رواتها جمع عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب، وهذا الحكم على عدم امكان ذلك التواطؤ عند ذلك الجمع هو حكم عقلي قوامه الاستقراء والتجربة، وعلى ذلك فإن التواتر بذاته هو محل لأعمال العقل وإقراره وليس منزهاً عن الخطأ والزلل.

وقد ذهب أكثر علماء الأمة من أشاعرة وماتريدية ومعتزلة وجعافرة وزيدية وإباضية إلى أن خبر الواحد ليس قطعياً في دلالته ولا يؤخذ به في قضايا العقائد، وهذا يؤكد أن أخبار الآحاد وإن صح ظاهر إسنادها ليست آمنة على وجه الأطلاق في أن يخترمها شيء من المعتقدات الشعبية السائدة قبل الإسلام أو الروايات الإسرائيلية.

ومن أمثلة ذلك الروايات التي تشير إلى أن الكلب الأسود شيطان والحية من الجان، والفأر قوم من بني إسرائيل مسخهم الله، وفقأ عين ملك الموت ، وأن الإبل خلقت من الشياطين، والكلاب أمة من الجن وأن لها عيوناً تصيب بها، وأن الشمس والقمر ثوران، وأن الشمس عندما تغيب تذهب لتسجد تحت العرش ،وأنه لولا حواء لم تخن امرأة زوجها ولولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم ... الخ.

فالحق يثبت بالعقل وإجماع العقلاء واجتهاداتهم أكثر مما يثبت برواية ظنية منقولة " لأن الحديث قد تعترض فيه عوارض من السهو والإغفال وتدخل عليه الشبه والتأويلات والنسخ ويأخذه الثقة من غير الثقة. " ...

إن سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أحوج ما تكون إلى إخراج ما لحق بها من روايات تُسيء إلى الإسلام والمسلمين (بعقولهم ونقولهم) وتجعلهم أقرب إلى أتباع المعتقدات الأسطورية، حيث تغيب سنن وقوانين الطبيعة وتنتشر القوى الروحية وعوالم الآلهة والشياطين في كل مفاصل الحياة الإنسانية والكونية.

إن نسبة الخطأ إلى هذا الراوي أو ذاك أهون، عند من يدرك مكانة رسول الله وحقيقة رسالته، من أن ينسب الخطأ إلى رسول الله.

كما أن علماء الحديث غير معصومين عن الخطأ، وهم كنظرائهم من علماء الفقه والتفسير، يتطرق إليهم الوهم والخطأ، والدفاع عن اجتهاد المجتهدين ليس حقاً بحد ذاته إلا بمقدار ما ينتج عن ذلك الاجتهاد من حق وصواب.

ينسب الى الامام الشافعي رحمه الله انه قال بعد أن راجع كتابه الرسالة ثمانين مرة: " أبى الله إلا أن يتم كتابه " فماذا لو طال الزمان بالإمام مسلم أو البخاري وراجع كل منهما جهده واجتهاده وقواعده التي أبدعها وبنى عليها أحكامه في التصحيح والتضعيف ، أليس من الممكن أن ينتهي بهما المطاف إلى ما انتهى الشافعي اليه في كتابه!!

إن النقل لا يغني عن العقل شيئاً، كما أن نور الشمس لا يجدي من فقد بصره ، وفي هذا المعنى يقول حجة الإسلامي الغزالي: " لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول .. فمثال العقل: البصر السليم من الآفات والآذاء، ومثال القرآن: الشمس المنتشرة الضياء ... والمستغني بأحدهما عن الآخر إنما يكون في غمار الأغبياء .. وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر، وينكر البحث والنظر. "

وخلاصة القول وكما جاء في الحديث النبوي " ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها " فكما أن الصلاة تحقق غايتها على قدر ما يتعقل الإنسان منها، فإن هذا هو الحال في عموم الدين، " فليس للإنسان من دينه إلا ما عقله منه. "